بعد الدعوات المتعالية لدعمه

تشكيل لجنة متخصصة بتطوير واقع القطاع الخاص

□ بغداد /علي الكاتب

عمال في ورشة للقطاع الخاص (ارشيف)

شكل خبراء ومختصون لجنة تعمل على تطوير اداء القطاع الخاص من خلال تفعيل دوره في العملية الاقتصادية كخطوة بالاتجاه الصحيح للنهوض بواقعه المتردي منذ سنوات مضت .

وقال عضو مجلس الاعمال الوطني العراقي ابراهيم البغدادي لـ (المدى) : ان تشكيل اللجنة الجديدة التي تعنى بالقطاع الخاص يصب باتجاه تفعيل الجانب الميداني ضمن المعادلة الاقتصادية القائمة على وجود قطاعين احدهما حكومي والإخر خاص متكافئين ومتساويين مشيراً الى ان ذلك يجعل القرار الاقتصادي في البلاد يتجه نحو التكامل وبمستوى الطموح بعد توفر شروطه العلمية والاكاديمية والتشريعية والميدانية ، فضلا عن ايجاد نوع من التعشيق بين ادخال التقنيات الحديثة والنماذج العالمية المتطورة ووجود الشريك المحلي وهو (القطاع الخاص) .

واضاف ان اللجنة الجديدة التي يترأسها نائب رئيس الوزراء نوري شاويس تضم في عضويتها ممثلي جميع القطاعات الاقتصادية المختلفة المعنية بالقطاع الخاص العراقي لافتاً الى انهم يمثلون القطاعات الميدانية كالمصرفي عن قطاع المصارف والصناعي ممثل عن قطاع الصناعة وغيرهم ، واهمية دورهم تأتي من كونهم حريصين على نقل المشكلات والمعوقات التي تعترض عمل هذا القطاع او ذاك الى الجهة التنفيذية بصورة مباشرة .

ولفت الى ان هذه اللجنة غير منبثقة من اللجنة الاقتصادية العليا في مجلس الوزراء بل هي تسير جنباً الى جنب معها ،والفترة المقبلة ينتظرنا فيها عمل كبير لاعداد اوراق عمل تتعلق بجميع القطاعات تعدها الجهات ذات العضوية في اللجنة وهي مجلس الأعمال الوطني العراقي ورابطة المصارف الخاصة واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات العراقي واتحاد المقاولين واتحاد الجمعيات الفلاحية وجمعية الاقتصاديين العراقيين واتحاد رجال الاعمال العراقي ، وهذه اللجان الثمانية تتحمل في الوقت الحاضر مسؤولية كبيرة بحكم عضويتها في هذه اللجنة لنقل مشكلات القطاع الخاص الى سلطة اتخاذ القرار العليا في البلاد ، لاسيما في تعديل القرارات والتوصيات التي تصدر من الجهات الحكومية .

فيما قال رئيس رابطة المصارف الخاصة عبد العزيز الحسون ان هناك تفهماً ملموساً من الجهات الحكومية لعمل القطاع الخاص بشكل عام والمصارف بشكل خاص ، الامر الذي يجعل من طروحاتنا من رؤى وافكار اكثر موضوعية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وتحقيق المكاسب العامة لكل القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها المصارف التي تعد القلب النابض في العملية الاقتصادية .

واضاف ان الجهات الحكومية تعطي الاهمية المطلوبة لعمل المصارف الامر الذي من شأنه تشجيعها لكي تأخذ دورها الحقيقي في العملية المصرفية والاقتصادية ، ومن ضمن ذلك تقديم الرابطة لورقة عمل خاصة تتضمن رؤية المصارف الخاصة للوضع الراهن وما تتطلع اليه في المستقبل ضمن خطة استراتيجية وليست مرحلية .

الى ذلك قال الخبير في شؤون الطاقة عباس فاضل لوسائل الاعلام المختلفة إن الدور الكبير هنا في التثقيف والتعريف بدور القطاع الخاص في مجمل العملية الاقتصادية واهميته في ذلك التي تنبع من اسهامه الفعال في الكثيرمن مفاصل الحالة الاقتصادية العامة للبلاد ، وهو ماكنا ندعو اليه منذ اكثر من (٤٠) عاماً ، مع اعطاء الدور الحقيقي للمواطن العراقي الذي يثبت دائماً انه بيضة القبان على مختلف المستويات . واشار الى ان قطاع الكهرباء لايزال دون مستوى الطموح برغم الوعود المتكررة التي تقطعها وزارة الكهرباء للمواطنين بين الحين والحين ، مما يعزز من الرأي القائل ان الكهرباء لن تعود لمستواها المطلوب على وفق الشكل النمطي المعهود ، مما يؤكد اهمية تفعيل التعاون مع الشركات العالمية والمنظمات الدولية من اجل تحمل هذا العبء الكبير ، خاصة في ظل الحاجة الفعلية لاكثر من ٢٠ الف ميكا واط للوصول الى مستوى من التقدم والرقي الصناعي وليس كما تدعو وزارة الكهرباء اليه الحاجة الى ١٤ الف ميكا واط فقط .

مطالبة نيابية بشرح أسباب تأجيل التعريفة الجمركية

□ بغداد / المدى

طالب عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عامر جاسم الفائز، الحكومة بشرح أسباب تأجيلها لقانون التعريفة الجمركية عن موعدها المحدد، داعياً الى التراجع عن قرار التأجيل كونه لايصب بمصلحة المنتج المحلي.

وقال الفائز لـ (الوكالة الاخبارية للانباء): إن اللجنة الاقتصادية تسعى جاهدة لتطبيق قانون التعريفة الجمركية لغرض حماية المنتج المحلي والحفاظ على الاقتصاد الوطني، إلا أن الحكومة تتعمد بعدم تنفيذه دون معرفة الاسباب المقنعة لتأجيله.

وأضاف: كان من المقرر ان يتم تطبيقه في مطلع العام الحالي وفي حينها طلبت الحكومة تأجيله الى الاول من تموز المقبل بعذر ان تطبيقه سيفاجئ التجار والشركات، ما يكبلهم خسائر كبيرة، ولكن في وقتها اوردت معلومات بأن (تركيا) طلبت من الحكومة المحلية تأجيل العمل به، مما يدل على وجود ضغوطات اقليمية على الحكومة لمنع تطبيق القانون من اجل مصلحتها.وذكر الفائز: أن لجنة الاقتصاد النيابية ستسائل الحكومة عن اسباب تأجيل تطبيق القانون وعليها ان تعطي اجابات مقنعة لان البلاد بحاجة الى تطبيق مثل هكذا قوانين تدعم الاقتصاد الوطني.

وكان مجلس رئاسة الوزراء قد وافق في جلسته الاعتيادية رقم (٢٧) الثلاثاء (٢٦ حزيران ٢٠١٢) على مشروع قانون تأجيل تطبيق قانون التعريفة الجمركية لحين تحقق الظروف الملائمة لتطبيقه.

ويعد هذا التأجيل هو الثالث منذ أن جمد القانون بعد تشريعه في مطلع العام ٢٠١٠ ثم نشر بعد حوالي سنة كاملة بجريدة الوقائع العراقية في السادس من كانون الأول ٢٠١٠ ليكون موعد تطبيقه في آذار ٢٠١١، لكن ارتفاع الاسعار في الأسواق المحلية بالتزامن مع الأزمة السياسية المستدامة في البلد حالا دون ذلك، الامر الذي أعلنت معه وزارة المالية عن تأجيل العمل بالقانون حتى آب ٢٠١١.

ثم أعلنت وزارة المالية التأجيل الثاني في آب ٢٠١١، حتى العام الحالي، بسبب غياب آليات العمل وارتفاع أسعار السلع في الأسواق المحلية.

وكان وزير المالية رافع العيساوي،قد أعلن في الثامن عشر من آذار الماضي، عن تحديد الأول من حزيران الحالي، موعداً للعمل بنظام التعرفة الجمركية، مؤكداً عدم إمكانية تأجيل العمل به مرة أخرى.

دعـــوة عامـــة

مشـروع سكـن أعضـاء مجلـس النـواب

استناداً للمادة (٤/ ثانياً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٠١٩ لسنة ٢٠٠٨ المعدلة

يعلن مجلس النواب العراقي دعوته لكافة الشركات العراقية المؤتلفة أو المشاركة مع الشركات الأجنبية كافة من الصنفين الممتاز والأول والشـركات العربية والأجنبيـة ذات الأختصاص والتي لها خبرة وأعمال مماثلة الراغبين لدخول منافسـات التأهيل المسبق. لتنفيذ المشروع الموصوف في الملحق المرفق مع هذه الدعوة الى تقديم سيرتها الذاتية الى اللجنة الفنية في مقر المركز الوطني للاستشـارات الهندسـيه الكائن في بغـداد/ ساحة المتحف ووفقا للشروط الاتية:

١- علـى الشـركات المتقدمة تقديم السـيرة الذاتية مرفق معها المستمسـكات والمعلومـات المطلوبة مصدقة (شـهادة تأسيس، هوية تصنيف بالنسبة للشـركات العراقية، قائمة بالاعمال المماثلة المنفذة سابقاً والتي قيد التنفيذ، مع أية مستمسـكات أخرى) لتعزيز موقف الشـركة لدى الجهة المستفيدة مالياً وفنياً وامكانية تنفيذ المشروع بكفاءة عالية طبقاً للشروط والمواصفات الفنية والمخططات الخاصة بالمشروع وحسب القوانين العراقية النافذة.

٢- سـيكون اخـر موعـد للتقديم نهاية الدوام الرسـمي ليـوم (الاحـد) المصـادف (٢٩ /٧ /٢٠١٢) وبيد مخول معتمد من الشركة او المجموعة او مرسل بالبريد السريع بالنسبة للشركات العربية والاجنبية ويشترط ان تكون المستمسكات مصدقة من الجهات ذات العلاقة داخل العراق أو السفارة العراقية في الدول العربية والاجنبية.

٣- سـيتم دعوة الشـركات التي تجتاز المرحلة الآولى من التأهيل لاستلام المخططات وجداول الكميات التفصيلية والشروط والتعليمات الخاصة للمشاركين في المرحلة الثانية من الدعوة في وقت لاحق من العام الحالي.

٤- يمكن الاطلاع على الوصف العام للمشروع من خلال زيارة الموقعين الالكترونيين:

www.contest-eng.com

www.istisharat.imariskan.gov.iq

وصـف المشـروع :-

أنشاء مشروع سكن أعضاء مجلس النواب والذي يتضمن ثـلاث كتـل رئيسية منفصلة ، أثنان منها سكنية والأخرى ترفيهية وكالآتـي :

* بناية سـكنية بأرتفاع ١٨ طابق مع سـرداب بطابق واحد لمواقف السـيارات وبمساحة كلية تقارب الـ ١١٠٠٠٠ الف م٢.

* بناية سـكنية بأرتفاع ٧ طوابق مع سـرداب بطابق واحد لمواقف السيارات وبمساحة كلية تقارب الـ ١٨٠٠٠ ألف م٢.

* المنطقة الوسطية:

تشـمل بناية للفعاليات العامة والترفيهية وتقارب مسـاحتها الـ ١٢٠٠٠ ألف م٢ والتي تشكل مساحة دائرية مغطاة بقبة زجاجية .

وبـذا تكون المسـاحة الأجمالية تقارب الـ ١٤٠٠٠٠ ألف م٢ والتي تتضمـن بالأضافة الى ما ورد آنفاً مجموعة من الأبنية الخدمية المنفصلة.

ويشمل المشروع جميع خدمات البنى التحتية وخدمات الموقع.

للاستفسار يمكن الاتصال على البريد الالكتروني المدرجة في ادناه:

Email: Eng.consultant@parliament.iq

ipco84@yahoo.com

(Public invitation)

THE IRAQI COUNCIL OF REPRESENTATIVES / MEMBERS HOUSING PROJECT

In accordance with Article (4/second) of the amended instructions of the implementation of the governmental contracts No. (1) of 2008

The Iraqi Council of Representatives is inviting all the Iraqi companies, which is classified as excellent and first classifications, that are in alliance or joint vencher with foreign and Arab companies, plus foreign companies, who are specialized in this field and which have experience in this type of work and which wish to participate in the prequalification competition of the project that is described in the document that is attached with this invitation, can submit their resumes to the technical committee at the headquarters of the National Center for Engineering Consultation in Baghdad/the Museum Square and in accordance with the following terms and conditions:

1. The companies must submit their resumes that should be attached with the authenticated documents and information (the foundation certificate, the identity of classification regarding the Iraqi companies, a list of the similar works that are implemented or implemented previously and any other documents) in order to support the stance of the company by the beneficiary both financially and technically and to support the possibility of the implementation of the project with high competence in accordance with the terms and conditions, technical characteristics, project drawings and in accordance with the valid Iraqi laws.
2. The deadline of the submission will be by the end of the official working day on ( ) that is dated ( ) and the submission must be done by hand of an authorized person from the company or the group or by express mail for Arab and foreign companies. As a condition the documents must be authenticated by the concerned authorities inside Iraq or by the Iraqi embassies in the Arab and foreign countries.
3. The companies that pass the first stage of the prequalification will be invited to collect the designs and lists of the detailed quantities with terms, conditions and instructions that are related to the participants in the second stage of the invitation later in this year.

You can check the general description of the project by visiting these two web sites:

http://www.contest-eng.com/

http://www.istisharat.imariskan.gov.iq

Description of the Project:

Constructing a housing project for the ICOR members, that includes three main separate blocks, two of which are residential; the other is for Leisure activities as follows:

- Housing building of 18 floors with a one- floor basement for the parking lots with a total area of about 110,000 square meters.
- Housing building of 7 floors with a one- floor basement for the parking lots with a total area of about 18,000 square meters.
- The Mid-area:

It includes a building for public and Leisure activities and events with a prospected area of 12,000 square meters which is covered by a circular glass dome.

Therefore, the total area for the project is about 140,000 square meters, which includes - in addition to what is mentioned above - a group of separate service buildings, site infrastructure and site-related services.

For more information you can contact the following e-mail addresses:

Eng.consultant@parliament.iq

Ipc084@yahoo.com

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح